

## مسلسل إيراني يستعرض «بطولات» الحرس الثوري باختطاف الصحافيين وقتلهم

حدود" تقريرها السنوي لعام 2020، أشارت فيه إلى قضية إعدام روح الله زم، ووصفت إيران بأنها الدولة التي قامت بأكبر عدد من جرائم قتل الصحافيين في نصف القرن الماضي.

وأشارت المنظمة، إلى القاضي صلواتي الذي ترأس محاكمة روح الله زم، بوصفه "جلاد الصحافيين والمدونين".

**الحرس الثوري ومسؤولو القضاء الإيراني يعتبرون أن خطف الصحافي روح الله زم وإعدامه وإغلاق قناته أحد إنجازاتهم**

ووفقا لتقرير آخر أصدرته لجنة حماية الصحافيين الدوليين، فإن النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي أمر بشكل مباشر وعلني بإعدام الصحافي روح الله زم، عام 2020.

وذكرت اللجنة التي تتخذ من واشنطن مقرا لها، أن قتل الصحافي بسبب أداء واجبه المهني يعتبر جريمة قتل، وبالتالي تعتبر إعدام روح الله زم "جريمة قتل".

فعل دولية واسعة النطاق، حيث أدانت إعدامه العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان وشخصيات سياسية ومدنية.

في المقابل يعتبر الحرس الثوري ومسؤولو القضاء أن خطف وإعدام زم وإغلاق قناته "أحد إنجازاتهم ومصدر فخرهم.

ومسلسل "غاندو2"، من إخراج جواد افشار، وإنتاج مجتبي أميني، والمسلسل من إنتاج معهد "شهيد أويني" الثقافي الذي يعمل تحت إشراف منظمة "باسج - الإذاعة والتلفزيون الإيرانية".

وتتناول الجزء الأول من المسلسل قصة اعتقال الصحافي جيسون رضائيان مراسل صحيفة "واشنطن بوست" الذي يحمل أيضا الجنسية الأميركية، حسب رواية جهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري الإيراني.

واعقل رضائيان في طهران في 22 يوليو 2014، وأضن 18 شهرا في سجن "إيفين" الإيراني، واحتجزت زوجته الصحافية رضائيان بيجانة صالحي في السجن نفسه لمدة 72 يوما.

والف رضائيان كتابا بعنوان "السجين"، يحكي فيه عن 544 يوما قضاها في السجن الإيراني.

وأصدرت منظمة "مراسلون بلا

طهران - أفاد نادي المرسلين الشباب التابع لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية باقترب موعد بث أحدث جزء من مسلسل "غاندو"، ويتناول بطريقة استعراضية وبطولية قضية اختطاف وإعدام الصحافي روح الله زم، مدير قناة "أم نيوز" على تلغرام.

ونشر نادي المرسلين على حسابه في تويتر مشهدا من حلقة يظهر فيه رجال من القوات الأمنية وهم ينقلون روح الله زم إلى العاصمة طهران، وذكر أن هذا المسلسل سيبث على القناة الثالثة في التلفزيون الإيراني.

وتعتبر استخبارات الحرس الثوري الإيراني الداعم الرئيسي لإنتاج وبث هذا المسلسل.

وكان زم لاجئا في فرنسا، تم استدراجه إلى العراق للقيام بمهمة صحافية، ثم اختطفه من قبل رجال الأمن الإيراني في أكتوبر 2018، ومحاكمته بتهمة "الإفساد في الأرض"، وفي 12 ديسمبر الماضي، أعلنت محكمة الثورة في طهران عن تنفيذ حكم الإعدام ضد.

وأشار اختطاف زم وبث الاعترافات القسرية لروح الله زم على التلفزيون الإيراني، كما هو معتاد بالنسبة إلى المعارضين الإيرانيين وكذلك إجراءات المحاكمة غير الشفافة، وإعدامه، ردود

## مواقع التواصل تمارس الرقابة على الإعلام في مصر

صفحات اجتماعية أجبرت الصحافيين على تحري الدقة لتجنب التشهير والسخرية



مواقع التواصل تنصيد أي خطأ لدى الصحافة أو المسؤول

معلومات أذاعها الإعلامي محمد نصر على فضائية مكملين، والمذيع أحمد سميح على نفس القناة، وهما ناطقان بلسان الإخوان ويتم بثها من تركيا (قبل تقيد إعلام الإخوان الخميس)، وقام المذيعان بالهجوم على الصفحة واتهام

الحكومة بالوقوف خلفها. وأخر سقطات الإعلام الإخواني التي تلققتها هذه الصفحات ما ساقه المذيع حمزة زويغ على قناة "مكلمين" عن فشل التفرقة الجديدة لقناة السويس في دعم الاقتصاد المصري، وجرى تصحيح كلامه بمعلومات موقفة وبالارقام عن أهميتها وكيف نجحت في تدعيم خزانة الدولة ومساندتها للاقتصاد في ما يتعلق بتوفير العملة الأجنبية.

ويفيد استقلال منصات التواصل المعنية بكشف سقطات الإعلام الحكومة بشكل غير مباشر، لأنها تقوم بالدور الذي أخفقت فيه منابرها التقليدية عند الرد على القنوات المعارضة، حيث توازن في التشهير بأكاذيب الإعلام المؤيد والمعارض بما يمنحها قدرا من المصداقية والثقة عند الجمهور.

وضاعف تحول بعض المذيعين من ناقلين للمعلومة ومحاورين للمختصين عن أي ملف إلى خبراء في كل المجالات من سقطاتهم المهنية وجعلهم هدفا سهلا لمصيدة منصات التواصل الاجتماعي، لأنهم يصرحون كثيرا بكلام غير دقيق لعدم درايتهم بكل الموضوعات لأن هدفهم تجميل صورة الحكومة فقط.

وأكد صفوت العالم أستاذ الإعلام السياسي بجامعة القاهرة أن إحساس الصحافي أو المذيع بوجود رقابة، حتى لو كانت عبر الشبكات الاجتماعية، يجعله يضطر لمراجعة نفسه، لأن مشكلة الكثير من العاملين بالمهنة أنهم لا يركون قريبا مما يتم نشره من أخطاء، سواء إملائية أو معلوماتية، خشية أن يكتشف أدهم وجود اسمه أو صحيفته أو برنامجه ضمن قائمة المشهور بهم لأي سقطة.

ويطال اصطياد أخطاء الكلمة أو المعلومة غير الدقيقة المسؤولين أنفسهم، حيث يتم تكذيب كلامهم بالأدلة، ما يضعهم في حرج بالغ ويظهرهم بصورة سن لا يملكون المعلومة الصحيحة رغم أنهم من المعنيين بالأمر، ما يجبر بعض المسؤولين مستقبلا على التدقيق في الكلام قبل الإدلاء بأي تصريح لوسائل

إعلام. وما يعزز مصداقية الصفحات التي تصطاد المعلومات المزيفة أو الأخطاء المهنية أنها لا تميز بين وسيلة إعلامية تابعة للحكومة أو أخرى معارضة، فمثلا "صحيف مصر" سبق وأن اتهمها المذيع محمد الباز، وهو أيضا رئيس تحرير صحيفة الدستور المحلية، بأن لها توجهات إخوانية لجرد أنها تعرضت لكلام له وقالت إنه غير دقيق. واعادت الصفحة نفسها التطرق إلى سقطة إعلام الإخوان وسبق لها تكذيب

تحولت بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي في مصر إلى أداة رقابية على الصحف والبرامج التلفزيونية لاكتشاف الأخطاء وإعادة نشرها مرة أخرى بطريقة صحيحة، والمفارقة أن أغلب المتابعين لمل هذه الصفحات من الصحافيين، حتى يكونوا على مقربة مما يتم نشره من أخطاء.

على منصات التواصل، في ظل وجود صفحات مهمتها التدقيق في كل ما يُنشر، وحينها تصعب معالجة تداعيات الخطأ، حتى لو تم تصحيحه بعد دقائق معدودة.

وما زالت أزمة الكثير من وسائل الإعلام أنها تستسهل عدم التدقيق في المعلومات والأخطاء المهنية أمام غياب الرقابة على المحتوى من جانب المسؤولين عن هذه المؤسسات، وتجاهل تدريب العاملين فيها على الاحترافية في نقل الحدث، وتعريفهم بأن التساهل مع الخطأ الصغير يهدد لخطة إعلامية كبرى.

ويرى خبراء إعلام أن تحول منصات التواصل إلى رقيب على الإعلام في ما يتعلق بالتقاط الأخطاء والسقطات يخدم المهنة ولا يضرها، لأنه يجبر جميع العاملين على تحري الدقة لتجنب التشهير والسخرية من جانب الجمهور المستهدف.

**صفوت العالم**  
**الإجراء الصحيح أن تكون هناك رقابة ذاتية**

وما يلفت الانتباه أن أغلب المتفاعلين والمتابعين لمل هذه الصفحات من المحررين الصحافيين والعاملين في القنوات الفضائية حتى يكونوا على مقربة مما يتم نشره من أخطاء، سواء إملائية أو معلوماتية، خشية أن يكتشف أدهم وجود اسمه أو صحيفته أو برنامجه ضمن قائمة المشهور بهم لأي سقطة.

ويطال اصطياد أخطاء الكلمة أو المعلومة غير الدقيقة المسؤولين أنفسهم، حيث يتم تكذيب كلامهم بالأدلة، ما يضعهم في حرج بالغ ويظهرهم بصورة سن لا يملكون المعلومة الصحيحة رغم أنهم من المعنيين بالأمر، ما يجبر بعض المسؤولين مستقبلا على التدقيق في الكلام قبل الإدلاء بأي تصريح لوسائل

إعلام. وما يعزز مصداقية الصفحات التي تصطاد المعلومات المزيفة أو الأخطاء المهنية أنها لا تميز بين وسيلة إعلامية تابعة للحكومة أو أخرى معارضة، فمثلا "صحيف مصر" سبق وأن اتهمها المذيع محمد الباز، وهو أيضا رئيس تحرير صحيفة الدستور المحلية، بأن لها توجهات إخوانية لجرد أنها تعرضت لكلام له وقالت إنه غير دقيق. واعادت الصفحة نفسها التطرق إلى سقطة إعلام الإخوان وسبق لها تكذيب

**أميرة فكري**  
كاتبة مصرية

القاهرة - ظهرت صفحات متخصصة

على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر تهتم بكل ما تنشره وسائل الإعلام من تصريحات ومعلومات، ويتعاون معها عدد كبير من مستخدمي منصات التواصل للوقوف على مدى صحة المعلومات من عدمه، وإذا كانت خاطئة بالفعل يتم توضيح المعلومة الصحيحة والأدلة اللازمة لذلك، خاصة لو كان الأمر مرتبطا بقضية تشغل الرأي العام.

ومن أهم الصفحات الاجتماعية التي وجدت رواجًا مؤخرا "صحيف مصر"، "جرائم في الدسك"، "اكتب صح" و"فالصو"، وتختلف توجهات كل منها حسب الغرض الذي أنشئت من أجله، فمثلا تعتمد "صحيف مصر" على كشف التصريحات غير الدقيقة صحافيا

وتلفزيونيا وتصحيحها، فيما تصطاد صفحاتنا "جرائم في الدسك" و"اكتب صح" الأخطاء النحوية والإملائية، و"فالصو" متخصصة بفضح الشائعات والأخبار الكاذبة.

وعندما تقوم هذه الصفحات بتصحيح معلومة نشرت بصحيفة أو موقع أو تطرق لها أحد البرامج الشهيرة تستند على أدلة كثيرة لتأكيد موقفها، وتصل في بعض الأحيان إلى حد تكذيب مسؤولين كبار يدلون بتصريحات حول قضية يعينها، لكنهم لا يدركون أن شبكات التواصل أصبحت أقرب إلى مصيدة لخطأ الإعلام.

وترتبط زيادة تركيز منصات التواصل على سقطات الإعلام بكثرة الأخطاء وعدم اهتمام الكثير من المنابر بفكرة التدقيق، وضعف المحتوى وغض الطرف عن التركيز في تفاصيل يراها البعض صغيرة لكنها كبيرة، مثل البيانات والأرقام والتواريخ على حساب جذب الجمهور دون الالتفات للمصداقية وتحري الدقة.

ولا ينكر الصحافي أحمد ع، وهو اسم مستعار لمرح يعمل في أحد المواقع الإلكترونية الشهيرة، أن قيام منصات التواصل باصطياد أخطاء الإعلام والتشهير بها يمثل أداة ضغط على الصحافيين والمذيعين ويجبرهم على خاطئة على موقع يعينه أصبح يؤثر على مصداقيته وسمعته.

وأضاف لـ"العرب" أن رئيس تحرير الموقع الذي يعمل فيه قرر عقوبات صارمة على أي محرر يخطئ في كلمة أو معلومة لتجنب ما أسماه بالفضيحة

## توحيد وكالة الأنباء الليبية الرسمية ينهي انقسام سبع سنوات

وقد شهدت ليبيا مؤخرا زيادة غير مسبوق في المعلومات المضللة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي وخارجها، مما أدى إلى تاجيح الصراع. لذلك صارت الحاجة إلى وجود صحافة مهنية وموثوقة ملحة من أجل التصدي للروايات الزائفة وخطابات التحريض على الكراهية.

وأصدر بغيو مطلع فبراير قرار إنشاء "شبكة تلفزيون وراديو ليبيا" التي تمت تسميتها اختصارا "تال"، ومقرها الرئيسي في طرابلس وتتبعه فروع في بنغازي وسبها وهي بدورها تتبعها مكاتب محلية ودولية عند الضرورة، ولها ميزانية موحدة.

وتضم الشبكة جميع القنوات التلفزيونية والإذاعات المسموعة التابعة للمؤسسة الليبية للإعلام، والممولة من الخزنة العامة والمعروفة بالإعلام الحكومي، وتنتهي الوضعية الإدارية السابقة للقنوات والإذاعات وتؤول اختصاصاتها الإدارية السابقة إلى لجنة تسيير الشبكة.

ويهدف إنشاء هذه الشبكة إلى توحيد إدارة وحدات الإعلام الوطني الليبي، وتحقيق التكامل بين القدرات والخبرات البشرية والإمكانات الفنية لهذه القنوات والإذاعات، من أجل الارتقاء بمستوى أداؤها وتنظيم خطابها وتحديد الهوية الإعلامية والبصرية لكل منها، مع مواجهة الحرب أو الدعوة إلى الحرب".

ويأمل الصحافيون الليبيون أن تشهد المرحلة القادمة جهودا من قبل المسؤولين لحماية وسائل الإعلام المستقلة وتقديم مركبي الجرائم ضد الصحافيين إلى العدالة.



وسائل الإعلام جزء من الحل السياسي

الليبي تحدد أدوات الإعلام والتمويل والخطاب وغيرها، إضافة إلى تضخيد الرأي العام والنخب والسلطات لتجريم خطاب التحريض على العنف والحرب والانقسام، ثم الانفتاح الكامل على الإعلام الخاص والإعلاميين وتنظيم المنصات الإعلامية.

**خطوة توحيد وكالة الأنباء الليبية مهمة لدعم المرحلة الانتقالية الجديدة عداة انتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة وموحدة**

وقد رصدت تقارير محلية ودولية انتهاكات مهنية ارتكبتها العديد من وسائل الإعلام الليبية الخاصة التي لا تتمتع بالشفافية في الكشف عن مصادر تمويلها وقد وظفت من يثها خارج الأراضي الليبية أو داخلها لتوجيه الرأي العام وزيادة معدلات العنف والانتقام وضرب أطراف المجتمع الليبي.

وتشكل هذه المنابر تحديا لخطة توحيد الإعلام، وأوضح بغيو في تصريحات سابقة هذه العقبات قائلا "إعلام السلام ليس مجرد شعار، حيث يتطلب تعديل الخطاب وضع معايير وتشجيع من يدعو إلى إعلام السلام وتوسيع دائرة تأثير إعلام السلام في مواجهة الحرب أو الدعوة إلى الحرب".

ويأمل الصحافيون الليبيون أن تشهد المرحلة القادمة جهودا من قبل المسؤولين لحماية وسائل الإعلام المستقلة وتقديم مركبي الجرائم ضد الصحافيين إلى العدالة.

طرابلس - أعلنت المؤسسة الليبية للإعلام عن قرار توحيد ودمج وكالة الأنباء الليبية في المنطقتين الشرقية والغربية، والتابعتين سابقا لحكومي الوفاق والمؤقتة، في وكالة وكما كان عليه الحال قبل وقوع الانقسام السياسي.

وأفاد رئيس المؤسسة محمد عمر بغيو في بيان مساء الأحد أن القرار نص على تشكيل لجنة إدارة مؤقتة للوكالة إلى حين تشكيل مجلس إدارة الوكالة، وفق ما نص عليه قانون إنشائها رقم 17 الصادر سنة 1964".

وأشاد بغيو بما وصفه بـ"الروح الوطنية الطيبة التي تجسدت لدى إدارات الوكالة ومسؤوليها والعاملين فيها، والتي تأتي انعكاسا للمناخ الإيجابي السائد في ليبيا الآن بعد تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية".

وانقسمت ليبيا عقب توقيع اتفاق الصخيرات في 2015 بين الشرق، مقر البرلمان المنتخب المدعوم بـ"الجيش الوطني الليبي" بقيادة المشير خليفة حفتر، والغرب مقر حكومة الوفاق الوطني (العراف بها دوليا سابقا)، وذلك قبل أن يقم الحوار الوطني الليبي برعاية الأمم المتحدة عن انتخاب السلطة التنفيذية مؤقتة تقود البلاد إلى حين إجراء الانتخابات العامة المقررة نهاية العام الجاري بحسب خارطة الطريق المتفق عليها.

وتكتسب خطوة توحيد وكالة الأنباء الليبية أهمية كبيرة لدعم المرحلة الانتقالية الجديدة عداة انتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة وموحدة، خصوصا أن انقسامها كان يخدم حالة الفوضى واسعة النطاق في المشهد الإعلامي الليبي مع تحكم أطراف سياسية وقبيلية في امتلاك وإدارة قنوات فضائية وإذاعات وجهت خطابها لضرب السلم المجتمعي والتحريض على العنف أو الدعوة إلى الانتقام، مما أحدث شرخا اجتماعيا واسعا وانقسامًا في الشارع الليبي.

ويبدو أن رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد بغيو، منذ تعيينه في منصبه يبذل جهودا في محاولة إصلاح الانقسام الإعلامي، ففي فبراير الماضي أعلن عن بدء العمل على توحيد الإعلام الليبي العام والخاص موقفا وخطابا. وقال بغيو في تدوينة له في موقع فيسبوك "ليكن إعلاننا إعلام السلام والمصالحة والوحدة والتنمية والاستقرار".

ونوه إلى ضرورة صياغة وتوقيع وثيقة قيم ومبادئ حاكمة للإعلام